

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٩٧

الخميس، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بعلي . . . . . (الجزائر)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد دنيسوف

إسبانيا . . . . . السيد كولومينا

ألمانيا . . . . . السيد تراوتفن

أنغولا . . . . . السيد لوكاس

باكستان . . . . . السيد أكرم

البرازيل . . . . . السيد فالي

بنن . . . . . السيد زنسو

رومانيا . . . . . السيد دومترو

شيلي . . . . . السيد أندريا

الصين . . . . . السيد لي سونغ

فرنسا . . . . . السيد دلا سابلير

الفلبين . . . . . السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد روستو

## جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-64017 (A)

\*0464017\*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤  
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة  
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠  
(٢٠٠٤) (S/2004/958)

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في  
مشاورات المجلس السابقة وفي حالة عدم وجود أي اعتراض،  
سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب  
المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد يوان موتوك،  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠  
(٢٠٠٤).

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد موتوك لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في  
جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم  
التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/958،  
وتتضمن رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،  
موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار  
١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يحيل بها التقرير الأول المقدم من اللجنة  
إلى المجلس.

وفي هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن على  
إحاطة إعلامية للسيد ميهنيا يوان موتوك، رئيس لجنة مجلس

الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأعطيه  
الكلمة.

السيد موتوك (تكلم بالانكليزية): أشكركم  
يا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة، وأهم من ذلك على  
إتاحة هذه الفرصة لي وللجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية  
للمجلس، ضمن ما يبدو أنه جدول أعمال حافل للغاية  
لشهر كانون الأول/ديسمبر. وقبل أن أشرع في التقديم  
الفعلي لتقرير اللجنة الأول إلى مجلس الأمن، أود أولاً أن  
أعرب عن تقديري العميق لجميع أعضاء المجلس لنهجهم  
البناء وإسهاماتهم القيمة في تأسيس اللجنة وبداية أنشطتها.

وبصفتي رئيساً للجنة، أود أن أتقدم بالشكر لجميع  
الوفود على ما قامت به من عمل جاد وأن أعرب عن أمني  
في أن يستمر مشروعنا بنفس الروح الإيجابية التي سادته حتى  
الآن. وينبغي أن أثنى خاصاً على موظفي الأمانة العامة  
المتمازين، سواء من إدارة الشؤون السياسية أو من إدارة  
شؤون نزع السلاح، لما يقدمونه من دعم يتسم بالمقدرة  
ولا يقدر بثمن.

تركزت الجهود التي اضطلع بها في الفترة التي يشملها  
هذا التقرير، من ١١ حزيران/يونيه إلى ٥ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بصفة رئيسية على تمكين اللجنة من  
العمل بكامل طاقتها قبل أن تبدأ النظر في أول التقارير  
الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء عملاً بالقرار ١٥٤٠  
(٢٠٠٤). ومع أن اللجنة استطاعت أن تستعين بالخبرة  
القيمة التي تتمتع بها الهيئات الفرعية المماثلة، أستطيع القول  
بأن موضوع أعمال اللجنة يتسم بدرجة إضافية من التعقيد  
والدقة على حد سواء. فاللجنة إلى حد كبير مدعوة إلى  
تغطية مجالات جديدة.

لتنفيذ ذلك القرار. وبحلول ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لم يكن هناك سوى ٨٦ دولة ومنظمة واحدة هي التي قدمت تقاريرها الوطنية. لذلك، وبموافقة من اللجنة، أرسل الرئيس إلى جميع الدول الأعضاء مذكرتين لتذكيرها بتعهداتها بالإبلاغ في إطار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولتشجيعها على تقديم تقاريرها الوطنية الأولية إلى اللجنة. ومرفق بتقرير اللجنة قوائم بأسماء البلدان التي أوفت أو لم تف بالتزاماتها بتقديم تقاريرها الوطني الأول.

وفي الاتصالات التي أجريتها بصفتي رئيس لجنة ١٥٤٠، سنحت لي بعض الفرص للتعرف على الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إعداد هذه التقارير الأولية. وستنظر اللجنة في سبل أخرى للتعامل مع هذه الأنواع من الحالات.

وتوجد بالفعل في بعض التقارير مؤشرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وثمة مسؤولية مشتركة بيننا أن ندعم كل المستعدين للدخول بحسن نية في هذا الطريق ودعم أهداف عدم الانتشار. وإني واثق بأن لجنة ١٥٤٠ ستتمكن من تلبية مطالب المساعدة بفعالية؛ وأن الأداء من حيث التنفيذ سيزداد كثيرا بلا شك نتيجة لذلك.

ولقد قررت اللجنة، التي ترأسها رومانيا وعينت ثلاثة نواب للرئيس - الفلبين، بنن، المملكة المتحدة - إنشاء ثلاث لجان فرعية لتقاسم مهمة النظر في تقارير الدول الأعضاء، إذ تتناول كل لجنة فرعية عددا متساويا من الدول، وذلك وفقا للترتيب الأبجدي؛ وكل نائب رئيس سيقود لجنة فرعية.

ومنذ إنشاء لجنة ١٥٤٠ وهي تعمل بصورة مستمرة، على أساس رسمي وغير رسمي معا، من أجل اعتماد الوثائق الأولية اللازمة لتمكينها من أن تصبح جاهزة تماما

في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي أكد فيه المجلس أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقرر مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع الدول عن تقديم أي دعم للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو وسائل إطلاقها أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو تصنيعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

وقرر مجلس الأمن أيضاً أن تعتمد الدول وتنفذ قوانين ملائمة وفعالة تحظر على أي طرف غير تابع للدولة صنع أو امتلاك أو تطوير أو شحن أو نقل أو استخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها. وقرر المجلس أيضاً أن تتخذ الدول وتنفذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية لمنع انتشار مثل هذه الأسلحة ووسائل إيصالها. وتشمل هذه الضوابط تدابير لتأمين وحماية هذه المواد، وضوابط للتصدير وضوابط حدودية، وبذل الجهود في مجال إنفاذ القانون، ووضع وتحسين التشريعات والأحكام الإدارية الملائمة.

لقد سبق اتخاذ هذا القرار مشاورات ومناقشات مكثفة داخل مجلس الأمن وخارجه. ويفرض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تعهدات ملزمة وبعيدة الأثر على جميع الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية وفقا لإجراءاتها الوطنية.

وعلى ضوء ذلك، يتعين على جميع الدول أن تقدم إلى اللجنة تقريرا أوليا في موعد أقصاه ستة أشهر بعد اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - أي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ - عن الخطوات التي اتخذتها، أو التي تعتزم اتخاذها،

رسمي مع جميع أعضاء الأمم المتحدة لإبلاغهم بآخر تطورات أعمال اللجنة وللإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتقارير الوطنية التي كان موعد تقديمها آنذاك قد استحق قبل أكثر من شهر بقليل.

وكنت في كثير من الأحيان أخصص بعضا من وقتي لوسائل الإعلام. وبموافقة وقبول اللجنة، حضرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية عددا من المؤتمرات والندوات الحكومية الدولية والإقليمية والأكاديمية، وهو ما مكن اللجنة من إطلاع دوائر عديدة على تطورات أنشطتها. وبإبلاغ النتائج إلى اللجنة استطعنا الاستفادة من الردود والتقييمات والأفكار المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الواردة من دوائر ذات صلة وخبرة. وأود أن أعرب عن الامتنان للحكومات والمؤسسات الأكاديمية التي بادرت إلى رعاية مثل هذه المناقشات البناءة لهذه المسائل، التي تكتسي أهمية كبيرة لنا جميعا.

ومن المنطلق ذاته، أود أن أبلغ المجلس بقرب إطلاق موقع للجنة ١٥٤٠ على شبكة الإنترنت. وتم فرز عشرات التقارير الوطنية وترجمتها وهي بانتظار النشر على الشبكة.

هذه بصفة عامة النقاط الرئيسية الفعلية في التقرير المعروض على المجلس اليوم. وباسم اللجنة أتطلع إلى تعاون جميع الدول بينما تتقدم اللجنة في عملها في الأشهر المقبلة.

**الرئيس:** أشكر السفير موتوك على إحاطته الإعلامية الوافية.

**السيد دلا سابلير (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير موتوك على تقريره لنا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فبفضل جهوده استطاعت اللجنة الآن أن تترسخ وأن تتخذ كل القرارات الإدارية المطلوبة لكي تضمن لعملها الجوهري أن يسير على ما يُرام.

للعمل، ألا وهي المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الوطنية التي ستُقدم إلى اللجنة عملا بالفقرة ٤ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

واعتمدت لجنة ١٥٤٠ أيضا مبادئ توجيهية لتعيين الخبراء الذين سيساعدون اللجنة في عملية النظر في التقارير الوطنية المقدمة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، صدقت اللجنة في اجتماعها الرسمي الثالث على توظيف أربعة خبراء. علاوة على ذلك، قررت اللجنة أنهما ستدعو خلال عملية توظيف خبراء آخرين إلى ترشيحات إضافية لأشخاص من ذوي الخبرة في المجالات المطلوبة، خاصة من المجموعتين الإقليميتين الآسيوية والأفريقية، اللتين لم يتم تمثيلهما حتى الآن في سياق توظيف فريق الخبراء الأول.

وعند استكمال عملية توظيف الخبراء ستكون اللجنة جاهزة بالكامل لبدء المرحلة الأساسية من عملها، وهي مرحلة النظر في التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتتوقع قيام تعاون مع منظمات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، حيث أن لجنة ١٥٤٠ قد تحتاج من تلك المنظمات إلى مساعدة تقنية في المستقبل. ومن المناسب أن ننوه بأن جميع المنظمات التي ذكرتها قدمت عروضاً معينة في ذلك الصدد، وأن لجنة ١٥٤٠ تلقتها بالترحيب والتقدير العميق.

وبروح الشفافية التي اتسم بها اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من المبادئ التوجيهية للجنة ١٥٤٠، أجريت بصفتي رئيساً للجنة اتصالات مع مجمل أعضاء الأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات الصلة. ففي ١٥ أيلول/سبتمبر، عقدت اجتماعاً غير

ملاحظتنا إلى أعضاء اللجنة والخبراء للعلم بها. ونثق بأن إسهامنا سيسهل عمل اللجنة الفعال والمتسم بالشفافية.

**السيد دنيوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود أن أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، السفير موتوك، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن النتائج الأولية لعمل اللجنة التي يرأسها. وستمكن الوثائق التي اعتمدها مؤخراً لجنة ١٥٤٠ والموافقة على فريق خبراء اللجنة من الشروع عملياً في العمل الذي كلفها به المجلس، أي تحليل التقارير الوطنية للدول عن التدابير الرامية إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأود أن أشكر ممثل فرنسا مناشدة البلدان التي لم تقدم تقاريرها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويشكل وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الكيانات غير الحكومية بشكل أساسي للأغراض الإرهابية أحد التهديدات الرئيسية للسلام الدولي وللأمن الوطني للدول. ونحن مقتنعون بأنه لا بد من مكافحة انتشار تلك الأسلحة على أساس جماعي، وبشكل صارم وفقاً لقواعد القانون الدولي. ونؤمن كذلك بأنه يجب على لجنة ١٥٤٠ أن تعمل بتعاون ومشاركة وثيقين مع خبراء المنظمات الرائدة والهيكل النشطة في منع الانتشار، وبشكل أساسي المنظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولاحقاً، ربما يفكر المرء في اتباع ممارسة مشاهمة لممارسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وهي بالتحديد، أن يتم عقد اجتماعات منتظمة بين لجنة ١٥٤٠ والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

**السيد باخا** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إنني أيضاً

أعنتم هذه الفرصة كي أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه

لقد سلطت أزمات الانتشار الضوء مؤخراً على ضرورة العمل المنسق للمجتمع الدولي. كما أظهرت ضرورة استكمال الالتزامات الدولية للدول باتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية محلية وكذلك بوضع آليات فعالة للمراقبة.

إن اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي شارك بلدي في تقديمه، كان علامة بارزة هامة في جهود المجتمع الدولي. وستمكن اللجنة الآن من بدء النظر في التقارير الوطنية. وكما نعلم، فإن نصف الدول الأعضاء قدمت بالفعل تقاريرها، ويجب أن نشجع البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن على تقديم تقاريرها الوطنية في أقرب وقت ممكن.

والمهم كذلك أن تتمكن البلدان التي تواجه صعوبات تقنية من الحصول على المساعدة التي قد تكون بحاجة إليها لصياغة تقاريرها. ويظهر الاطلاع على التقارير التي قدمت بالفعل أنها بشكل عام تحظى، في رأينا، بنوعية جيدة. وهناك بعض المؤشرات إلى طلبات للمساعدة بغية تنفيذ التدابير الرامية إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرار.

وأؤمن بأن من واجبنا أن نوفر متابعة سريعة للتقارير. وحينما تتخذ الدول تدابير أو تشير إلى أنها على وشك أن تتخذ تدابير لكي تمثل للقرار، فإنه ينبغي التنويه بها في أقرب وقت ممكن. وحينما تطلب هذه الدول المساعدة، ينبغي للجنة أن تعينها على نيل تلك المساعدة من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وتؤمن فرنسا بأنه ينبغي للجنة أن تبدأ العمل بسرعة، بروح التعاون، من أجل بلوغ هدفها. وتحقيقاً لتلك الغاية، بدأنا النظر في التقارير التي تلقيناها وخاصة التقارير المقرر أن تنظر فيها اللجنة الفرعية الثالثة، التي نحن عضو فيها.

وبينما تجري ترجمة التقارير إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بحيث يمكن بدء النظر الموضوعي فيها، فإننا سنرفع

مشتركا بأنه ينبغي للدول أن تبقى أخطر الأسلحة والمواد ونظم إيصالها بعيدا عن أيدي الأطراف الفاعلة غير الحكومية والإرهابيين. وأوضح الرئيس بوش هذا الأمر في خطابه إلى الجمعية العامة عام ٢٠٠٣ وناشدنا جميعا أن نتصرف على هذا الأساس. ولقد فعل ذلك آخرون أيضا. ومن المفترض أن يعزز القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الأمن للجميع. ولذلك السبب فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة في جعل القرار أداة فعالة لمنع الانتشار.

ولئن كان القرار يبرز تحدي منع الأطراف الفاعلة غير الحكومية والإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، فإنه أيضا يتصدى بشكل أعم للتهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها. كما أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يشير على نحو محدد إلى الضوابط الجامعة أو ضوابط المستخدم لضمان أن تعتمد الدول من أجل منع سوء استخدام الأجهزة والمواد المحددة في القرار.

وأود أن أشكر السفير موتوك و لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على البيان والتقارير. وتشيد الولايات المتحدة بالسفير موتوك وبزملائه في البعثة على تنظيم لجنة ١٥٤٠ وقيادتها، وهي مهمة أثبتت أنها غير يسيرة. وعمل اللجنة هام. وينبغي أن تساعد اللجنة على كفاءة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويسرنا أن العديد من البلدان قدمت تقارير إلى اللجنة ونرحب بكل الجهود المبذولة حتى الآن للوفاء بمتطلبات القرار. وناشد الدول التي لم تقدم تقارير بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن عمليا.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية):** إننا

نشارك زملائنا في توجيه الشكر إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على تقديمه التقرير

الإحاطة الإعلامية المفتوحة وكبي أشكر السفير موتوك بوصفه رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على تقريره المرحلي الحسن التوقيت عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة والقرارات التي اتخذتها حتى الآن في تنفيذ ولايتها. واسمحوا لي مجرد أن أذكر بإيجاز نقطتين هما: أولا، المهم أن تتاح لجميع الدول الأعضاء فرص وافية لكي تتطلع على التطورات في عمل لجنة ١٥٤٠ وفقا لروح الشفافية القصوى التي اتفقت عليها اللجنة لتمييز عملها. وهذه الفرص لن تعمل على إطلاع الدول الأعضاء بشكل مسبق بما تقوم به لجنة ١٥٤٠ فحسب، بل ستحافظ أيضا على اهتمام هذه الدول بالتنفيذ الفعال للقرار.

وفي هذه المرحلة، ركز تقرير الرئيس على الأنشطة التنظيمية للجنة ١٥٤٠. وإذ تبدأ اللجنة النظر في التقارير الوطنية المقدمة، سيكون من المفيد للدول الأعضاء أن تزود بانتظام بأخر المعلومات بشأن التطورات الإيجابية، وأيضا بشأن الصعوبات التي قد تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ القرار.

ونقطتي الثانية هي أن وفدي يرحب بموافقة لجنة ١٥٤٠ على تعيين أول أربعة خبراء. ونتطلع إلى تعيينهم المبكر بغية الإشارة إلى بدء النظر في التقارير الوطنية. وبينما يستمر تقديم التقارير والنظر فيها، فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا القرار الذي اتخذته اللجنة بالدعوة إلى ترشيح المزيد من الخبراء في مجالات الخبرة الضرورية، وخاصة من آسيا وأفريقيا. فهاتان هما المنطقتان اللتان تقع فيهما معظم البلدان النامية، ومن شأن وجهات نظر خبراء هذه البلدان أن تكون بناءة ومفيدة في عمل اللجنة وفي تحقيق أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشكل فعال.

**السيد روستو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم**

بالانكليزية): إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يعكس اقتناعا

ولذلك فإن السفير موتوك لا يحظى بإعجابنا فحسب، وإنما أيضا بمؤاساتنا على المهام الصعبة الماثلة أمامه.

أولا، ومنلما نعلم جميعا، لا توجد معايير دولية متفق عليها في المجالات التي من شأن اللجنة أن تدقق ضمنها في الأعمال التي تتخذها الدول الأعضاء. وتوجد عدة مستويات من الامتثال للنظم المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وسبل إيصالها وكذلك قبولها وتنفيذها. وبغض النظر عن عدد الدول الأطراف، فمستوى التنفيذ الوطني في سياق معاهدة الأسلحة الكيميائية غير مرض، على الرغم من أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تم إنشاؤها كما ينبغي وهي تعمل بصورة كاملة ومجهزة بمساعدة ودعم متخصصين وتعيينها هيئات تنفيذية وتداولية. ووجدت المنظمة أنه من الصعب رفع مستوى تنفيذ الدول للالتزامات حتى بعد مرور سبع سنوات.

وحالة معاهدة الأسلحة البيولوجية حتى أكثر صعوبة. وهناك حكم يتعلق بالتحقق من امتثال الدول للالتزامات المعاهدة، ولكن في الوقت الحالي لا يوجد سبيل لتحديد انتهاكات بعض الدول الأعضاء للمعاهدة، وخاصة في سياق مزاعم بشأن أبحاث وتطوير أسلحة بيولوجية دفاعية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك مهم. ومع ذلك، فأحكامها لا تتعلق بالواقع من جوانب عديدة. وتوجد ثلاث دول حائزة لأسلحة نووية، من ضمنها باكستان، لا تعترف بها المعاهدة ولكن من البديهي أن تعاونها أساسي في تحقيق أهداف عدم الانتشار. ومجال سبل الإيصال هو الأصعب تحديدا. فلا توجد معايير متفق عليها دوليا، ناهيك عن معاهدة دولية بشأن القذائف وسبل الإيصال الأخرى.

الأول عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة وما توصلت إليه من نتائج خلال الفترة من ١١ حزيران/يونيه إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر. ونعرب عن تقديرنا العميق للسفير موتوك، رئيس لجنة ١٥٤٠، على جهوده في تعزيز الجوانب التنظيمية للجنة، وهي المهمة التي أثبتت دائما أنها ليست سهلة.

وحيث أن هذه الفرصة هي الأخيرة لوفد بلدي كي يعبر فيها عن آرائه بشأن العمل المهم للجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في مجلس الأمن، وأود أن أتناول بعض القضايا الأساسية ذات الصلة.

يوضح القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بجلاء نطاقه وغرضه في فقراته الثامنة والتاسعة والرابعة عشرة من الديباجة. والفقرة ١ من منطوق القرار غنية عن البيان.

”أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للأطراف الفاعلة غير الحكومية التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها“.

ولتحقيق تلك الغاية، يطلب إلى جميع الدول أن تعتمد وتنفذ الخطوات المتخذة وتبلغ اللجنة بها أو بالخطوات التي تعتمزم أن تتخذها وفقا لتشريعها الوطنية وإجراءاتها الإدارية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه حسبما أتفق عليه صراحة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يتعين على الدول الأعضاء تحقيق تلك التدابير من خلال اتخاذ تدابير وطنية.

ومنلما يوضح تقرير رئيس اللجنة بجلاء، فقد بدأت اللجنة بداية طيبة. وبعتماد الدول الأعضاء للمبادئ التوجيهية الضرورية وتقديم عدد كبير من التقارير الوطنية، منها باكستان، فإن اللجنة في موقف جيد للبدء جديا بالعمل الموضوعي للنظر في تلك التقارير الوطنية. ومع ذلك، فعمل لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بطابعه سيكون معقدا وصعبا.

السعي إلى الحصول على المساعدة التقنية من دول أخرى أو من هيئات دولية معنية وليس من اللجنة ذاتها.

حامسا، سيتعين على اللجنة أن تكفل أنها لا تنتهك سلطة أنظمة المعاهدة والهيئات الدولية المنشأة في إطارها أو تنتقص منها أو تكرر أو تعقد عملها. وفي ذلك السياق، سيتعين أن تقر بالطابع المميز للالتزامات الدول الأعضاء.

ونأمل أن تراعي اللجنة تلك التعقيدات بينما تنظر في التقارير الوطنية. وستزداد تلك التعقيدات حدة إذا بذلت محاولات لتوسيع نطاق لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما يتخطى ولايتها لمنع حصول الأطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأطراف الإرهابية. ونأمل أن تحافظ اللجنة، لدى النظر في التقارير الوطنية، على تركيزها على ذلك النطاق المحدد للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهدفه. وينبغي لها ألا تحيد بصرها عن أن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، في نهاية المطاف، يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي والنووي وسبل الإيصال الأخرى.

**السيد فالي (البرازيل)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير مينهيا موتوك، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا. وأود أيضاً أن أشيد به وبموظفيه على توجيه اللجنة نحو اختتام هذه المرحلة الأولية الهامة، التي تهدف إلى بناء القدرات الوظيفية والتشغيلية اللازمة لتبدأ النظر في التقارير الوطنية.

ويرحب وفد البرازيل بتقديم التقارير الوطنية الأولى خلال الفترة الزمنية المحددة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويشجع الدول الأعضاء، التي لم تقدم تقاريرها بعد، على تقديم هذه التقارير إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، سيتعين على اللجنة أن تواجه قضية التعاريف التي لم تحسم بعد، إلى حد كبير والتي لن تترك العديد من المنافذ القانونية والتقنية فحسب، ولكن أيضا ستسبب مشاكل بشأن أين ومتى وكيف ستطبق أو تنفذ الدول الأعضاء أحكام القرار. وبينما حاول القرار وضع بعض التعاريف، ما زالت هناك عدة أسئلة.

ثالثا، هناك مسائل على القدر نفسه من الأهمية، من قبيل قدرة الدول فيما يتعلق بالموارد والقوى العاملة المؤهلة والخبرة الناجمة عن ذلك. ونعلم جميعا التباينات الكبيرة في القدرات الاقتصادية والصناعية والمالية والقانونية والتجارية للدول الأعضاء، وخاصة التباينات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تختلف القدرات الإدارية والقانونية وقدرات إنفاذ القانون اختلافا كبيرا فيما بين الدول الأعضاء. وقد اتضح ذلك بشدة في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك فإن ما لا يدعو إلى الدهشة أن أكثر من ١٠٠ دولة، بما فيها بلدان متقدمة النمو، لم تتمكن بعد من تقديم تقاريرها الوطنية.

رابعا، توجد أيضا تساؤلات صحيحة فيما يتعلق بقدرة لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في سياق خبرتها وقوتها العاملة ومواردها، والأهم من ذلك، جدولها الزمني المحدود. وتنساءل إذا كانت اللجنة تستطيع تنفيذ مهمتها بوجود أربعة خبراء فحسب. ونأمل أن توافق اللجنة على توظيف عدد أكبر من الخبراء، وخاصة من بلدان نامية في آسيا وأفريقيا، للمساعدة في إتمام عملها. ومن شأن هذا القرار أن يساعد أيضا على التخلص من المفهوم الشائع - ربما خارج المجلس، إن لم يكن داخله - بأن عملية صياغة القرار برمتها، وممارسة الضغط لتنفيذه وتشكيل هيئة موظفي اللجنة وخبرائها تجري بقيادة البلدان المتقدمة النمو مع تهميش عدد كبير من الدول الأعضاء النامية. ومن الجلي أنه سيتعين



(٢٠٠٤)، ودعت إلى إنشاء لجنة تابعة للمجلس تعمل بوصفها آلية متابعة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتود إسبانيا أن تهنيء الدول التي قدمت بالفعل تقارير وطنية عن التدابير التي اعتمدها لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونشجع الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد، على أن تقدم هذه التقارير في أسرع وقت ممكن. ونطلب أيضاً إلى الدول التي تواجه صعوبات فنية في إعداد تقاريرها الوطنية أن تبلغ اللجنة بذلك، وتطلب المساعدة التي ترى أنها ضرورية للتغلب على هذه الصعوبات.

ونظراً للعدد الكبير من التقارير التي تلقتها اللجنة، يرحب وفدي بإعطاء اللجنة الأدوات اللازمة لتمكينها من بدء مهمتها الحيوية المتمثلة في دراسة هذه التقارير وإحاطة مجلس الأمن في نهاية المطاف علماً بمدى الامتثال للقرار. وفي ذلك الصدد، من دواعي ارتياحنا أن نعلم أن اللجنة وافقت الآن على تعيين أربعة خبراء فوراً لمساعدتها على أداء عملها، وأنه سيتم تعيين خبيرين اثنين آخرين في المستقبل القريب.

وبغية تيسير عمل اللجنة وتجنب تداخل عملها، نعتقد أن من المهم بشكل خاص أن تقيم اللجنة في أسرع وقت ممكن علاقات عمل مرنة مع المنظمات والنظم الدولية التي لديها خبرة في ميدان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومع هيئات مجلس الأمن الفرعية التي لديها خبرة في ميدان مكافحة الإرهاب، بما فيها لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلقة بالقاعدة وحركة طالبان. ونرى من المفيد جداً أيضاً اقتراح الوفد الروسي بأن تنظر اللجنة في المستقبل في عقد اجتماعات دورية مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، التي تعمل في ميدان عدم الانتشار، وذلك على غرار الممارسة التي دأبت عليها لجنة مكافحة الإرهاب.

إن البرازيل ملتزمة بالأهداف المحددة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ لسد ثغرة كانت موجودة في القانون الدولي، وهي على وجه التحديد المجازفة باحتمال حيازة إرهابيين وجهات فاعلة غير حكومية أسلحة دمار شامل ووسائل إيصالها، أو استحداثها أو الاتجار بها أو استخدامها. ونحن نرى أنه يتعين تعزيز هذا الهدف على أساس التعاون الدولي والحفاظ على سلامة الصكوك المتعددة الأطراف التي تم التوصل إليها من خلال المفاوضات، خاصة حقوق والتزامات الدول الأطراف في هذه الصكوك.

وفي بداية هذه المرحلة الجديدة من عمل اللجنة، تؤكد البرازيل مجدداً التزامها القاطع بقضية إيجاد عالم ينعم بقدر أكبر من الأمان، عالم لا توجد فيه أسلحة دمار شامل - أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية. ونتوقع أن تسعى الدول الحائزة لهذه الأسلحة، بنية حسنة، لاتخاذ إجراءات ملموسة موازية لتحقيق نزع هذه الأسلحة على نحو فعال.

**السيد كولومينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** أود أولاً أن أشكر السفير موتوك على الإحاطة الإعلامية الموجزة التي قدمها للتو، وعلى عمله الممتاز وجهوده العظيمة، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

تشاطر إسبانيا الآخرين تحوفهم من احتمال حيازة جهات فاعلة ليست دولة - خاصة الجماعات الإرهابية - أسلحة دمار شامل ومواد تتصل بها تشكل تهديداً حقيقياً وخطيراً للسلم والأمن الدوليين. لذلك، نعتقد أن من الضروري اتخاذ إجراء عاجل لضمان سد الثغرة القانونية الناتجة عن عدم معالجة صكوك ونظم عدم الانتشار ونزع السلاح الدولية هذه المسألة الحساسة على نحو كاف.

وكجزء من مكافحة الإرهاب على صعيد عالمي، ومن العملية التي ابتدأت بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قررت إسبانيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار ١٥٤٠

دمار شامل يجب أن يقابلها تعزيز النظم الدولية القائمة التي ترمي إلى نزع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع انتشارها.

لقد أحطنا علماً بتقرير لجنة ١٥٤٠ عن أعمالها. وكان اعتماد مبادئ توجيهية لتسيير عمل اللجنة وتوفير توجيهات تسترشد بها الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها الوطنية خطوتين مهمتين إلى الأمام، مكنتا اللجنة من البدء بتنفيذ مهامها. فضلاً عن ذلك، جاء في التقرير أنه بتعيين خبراء وفقاً لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ذات الصلة والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها اللجنة، أصبحت اللجنة الآن مستعدة لدخول المرحلة الهامة من مراحل عملها. ونأمل أن يطبق بصرامة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في تعيين خبراء آخرين في ميادين الخبرة اللازمة لعمل اللجنة.

ويطلب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى جميع الدول تقديم تقارير وطنية إلى اللجنة عن الإجراءات التي اتخذتها، أو تنوي اتخاذها، لتنفيذ القرار. والاستجابة السريعة من جانب العديد من الدول الأعضاء، التي تجلت على هيئة تقديم ما يزيد على ٨٠ تقريراً إلى اللجنة، تظهر الاهتمام بالتعاون الدولي والأهمية التي تُعلق عليه في التصدي لخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي إرهابيين وجهات فاعلة غير حكومية أخرى. ووجود عدد كبير جداً من الدول التي لم تقدم تقاريرها يدل على الصعوبات التي تواجهها دول عديدة في الامتثال لأحكام القرار. وقد اتخذت أنغولا، كما جاء في التقرير الذي قدمته إلى اللجنة، عدداً من التدابير التشريعية والإدارية للامتثال للتعهدات القانونية الملزمة، التي تنص عليها المعاهدات التي هي طرف فيها، وللالتزامات الأخرى في سياق منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ونحن نرحب بمسار عمل اللجنة المماثل للمسار الذي انتهجته لجنة مكافحة الإرهاب، أي أنه محكوم بمبادئ التعاون والمعاملة على قدم المساواة والشفافية نفسها. ونعتقد أن استمرار العمل بهذا الأسلوب ضروري. ولضمان توفر الشفافية في عمل اللجنة، نشجع رئاسة اللجنة على مواصلة اتباع هذه الممارسة السليمة، التي ابتدأت اليوم والتي تنتهجها أيضاً لجنة مكافحة الإرهاب، المتمثلة في تقديم تقارير إلى مجلس الأمن بصورة دورية، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل. ونحثها أيضاً على مواصلة عقد اجتماعات دورية غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء المهتمة. كما أن إطلاق موقع للجنة على شبكة الإنترنت، الوشيك الحدوث، سيسهم أيضاً إسهاماً هاماً في شفافية عملها.

أخيراً، أود أن أقول إننا مقتنعون بأن تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ القرار سيصبح جانباً هاماً آخر من جوانب عمل اللجنة في مسيرتها للنهوض بمهامها، وذلك كما كان الحال بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب.

**السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن

أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن امتناننا للسفير ميهنا موتوك، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على أول تقرير له عن أنشطة اللجنة والنتائج التي حققتها منذ إنشائها.

باتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، قرر المجلس بحزم التصدي لجانب مهم جداً من جوانب انتشار أسلحة الدمار الشامل ومخاطر حيازة إرهابيين وأطراف فاعلة غير حكومية أخرى على أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها، أو استحداث تلك الأسلحة أو الاتجار بها أو استعمالها. ويتفق بلدي تماماً مع هذه الأهداف، على أساس الافتراض الذي أكده الجميع بأن الجهود التي تبذل لتحقيق الهدف المتمثل في حرمان الإرهابيين من الحصول على أسلحة

والبيولوجية ووسائل إيصالها إلى أيدي الأطراف الفاعلة غير الحكومية، ومن ثم التعاون النشط في مكافحة الإرهاب.

وقد بين القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قلق مجلس الأمن وقراره باتخاذ إجراءات حازمة لمنع تهديد السلم والأمن الدوليين، الناجم عن انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إطلاقها، وحقيقة احتمال وقوع هذه الأسلحة في أيدي الأطراف الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الإرهابيون الذين قد يستغلون الفجوات القائمة في الأنظمة القانونية التي تنظم الواردات والرقابة الأمنية على الحدود. إن امتثال الدول الأعضاء للالتزامات الواردة في القرار له أهمية كبرى لأنه يساهم في ضمان أمنها وأمن المجتمع الدولي.

وبالتالي، نعتقد أن كل دولة عضو، وفقا لتشريعاتها الوطنية، ينبغي لها أن تضع وسائل الرقابة على المواد، والمعدات، وحتى على المعلومات المتعلقة بهذا النوع من الأسلحة. ويفضل أيضا بالنسبة للدول التي لا تملك التدابير القانونية اللازمة لفرض الرقابة الوطنية، أن تمتثل على وجه السرعة للتدابير الواردة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بهدف ضمان الرقابة الكافية على الحدود. وينبغي لتلك الدول أيضا أن تطلب مساعدة اللجنة في مجال الاتجار غير المشروع بهذه المواد.

وفي ذلك الصدد، يفضل أيضا وضع تدابير للتعاون الدولي والإقليمي، تعيق بشكل فعال الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل. إن مراقبة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكلان تحديا متزايدا بالنسبة للدول التي تحاول منع استخدام هذه الأسلحة من جانب أطراف فاعلة غير حكومية، تقوم بأنشطة إرهابية، وتضر ضررا كبيرا بالحرية وبحقوق الإنسان الجماعية التي ينبغي لجميع الناس أن يتمتعوا بها.

وفي الختام، نسلم بأن ما من شيء سوى التعاون الدولي يمكنه أن يوفر الأسس التي يمكن للدول أن تعزز قدراتها على أساسها لتنفيذ الأهداف المحددة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب مجدداً عن التزامنا بتنفيذ القرار كاملاً، والتزامنا أيضاً بعمل اللجنة، الذي نعتبره مهماً للغاية في التصدي للتهديدات الخطيرة والحقيقية القائمة الآن التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

**السيد أندريا (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أرحب بالمعلومات المفصلة التي قدمها الممثل الدائم لرومانيا، السفير ميها موتوك، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

من بين الأنشطة ذات الصلة التي قامت بها لجنة ١٥٤٠ فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل خلال العام الحالي، نود أن نخص بالذكر والتقدير الجهود التي بذلها الرئيس والأعضاء لضمان قيام اللجنة بعملها كاملاً، والتي بفضلها بات لديها الآن المبادئ التوجيهية الضرورية لإنجاز عملها، بما في ذلك إعداد تقارير الدول الأعضاء وتوظيف الخبراء.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نقدر القرارات التي اتخذتها اللجنة بتوافق الآراء، والتي جعلت من الممكن في البداية توظيف أربعة خبراء قادرين على دراسة وتحليل وإحالة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، وفقاً لأحكام الفقرة ٤ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك إعداد الردود على التقارير التي قدمتها ٨٦ دولة حتى الآن.

ويتيح تبادل التقارير والردود عليها إمكانية استمرار الحوار بين الدول الأعضاء واللجنة، بغية القيام على نحو مرضٍ بتنفيذ أحكام تنظيم التدابير التي تساهم في عدم الانتشار - ولا سيما تجنب انتقال الأسلحة النووية

التقارير الوطنية على نحو نزيه وشفاف وتعاوني، وأن توظف خبراء إضافيين من البلدان النامية لمساعدتها في عملها.

لقد كانت الصين من بين البلدان الأولى التي قدمت تقريرها الوطني. ونأمل أن يتيح هذا التقرير الفرصة للآخرين للتعرف بصورة شاملة على جهودنا في مكافحة الاتجار بأسلحة الدمار الشامل. وستستمر الصين في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مبدية حسن نواياها، وستقدم مساهمتها لعمل اللجنة.

**السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية):** أود باسم

وفد بنن أن أعبر عن تقديرنا العميق للسفير موتوك، ممثل رومانيا، على تفانيه والنهج الاحترافي الذي تولى به المسؤولية الكبيرة التي أوكلها مجلس الأمن إليه. فتحت قيادته المقتدرة، تمكنت اللجنة المنشأة لكفالة ورصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من تنظيم عملها الآن واعتمدت الوثائق الأساسية التي تضمن عملها.

لقد أظهر بوضوح التقرير الأول الذي رفعه الرئيس إلى المجلس أنه تولى عمله في اللجنة على نحو منهجي. فاللجنة أنشأت هيكلها، آخذة في الحسبان مهمتها المعقدة، والطابع الملح المطلوب بإزالة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضمان منع امتلاك هذه الأسلحة من جانب الأطراف الفاعلة غير الحكومية، والحيلولة دون وقوعها في أيدي الإرهابيين.

وشارك أعضاء اللجنة مشاركة بناءة ومثمرة في المناقشات الحيوية بشأن القرار. ويتفق المجتمع الدولي على أهمية هذا القرار وفائدته كوسيلة لسد الفجوات القائمة في التشريعات الوطنية الرامية إلى التصدي لمشكلة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إننا نؤكد التزامنا بأهداف المجلس القاضية بأن تتخذ الدول التدابير المناسبة، كجزء من الجهود الجماعية الحثيثة

وفي الختام، أود القول إن الوحدة والتعاون في مكافحة انتشار الإرهاب تعبر عنهما أيضا الطبيعة التعاونية لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعمل هذه اللجنة يشبه عمل لجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك العمل الذي تقوم به لجنة الجزاءات ضد القاعدة وطلبان، وينعكس هذا التعاون في عقد اجتماعات مشتركة لرؤساء هذه اللجان. وإقامة علاقات تعاون بين اللجان الثلاث على النحو الذي ورد القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، هو تحد إضافي أمام لجنة ١٥٤٠ ورئيسها وأعضائها، ونود مرة أخرى أن نؤكد على تأييدنا لهم.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** يود

الوفد الصيني أن يشكر السفير موتوك على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إننا نقدر العمل الذي قام به بصفته رئيس اللجنة.

في غضون الأشهر السبعة الماضية، منذ اتخذ المجلس القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في ٢٨ نيسان/أبريل من هذا العام، أحرزت لجنة ١٥٤٠ تقدما مشجعا في عملها. ووصل عدد البلدان التي قدمت تقاريرها الأولى إلى ما يناهز ٩٠ بلدا، وستبدأ اللجنة النظر في هذه التقارير قريبا.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يتميز بالأهمية في تعزيز التعاون الدولي، للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، والمواد المرتبطة بها، من جانب أطراف فاعلة غير حكومية، ولمنع المزيد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتأمل الصين أن تسعى الدول، لدى تنفيذ القرار، إلى تحقيق هدف عدم الانتشار بالوسائل السلمية، وأن تلجأ إلى التعاون الدولي على أساس المساواة والثقة والامتنال الدقيق للقانون الدولي. ونأمل أيضا أن تقوم اللجنة بالنظر في

التوزيع الجغرافي الواسع النطاق قدر المستطاع. فاللجنة الآن باتت مجهزة جيدا لتنفيذ ولايتها.

وإننا نشجع الدول التي بمقدورها أن تقدم المساعدة على أن تفعل ذلك استجابة لطلبات محددة تقدمها الدول التي تنقصها الهياكل القانونية والتنظيمية أو التي تنقصها الخبرة في التنفيذ أو الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار. وكما يشير تقرير المجلس الاستشاري للأمين العام عن مسائل نزع السلاح وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ينبغي أن تساعد اللجنة الدول الأعضاء على تحقيق التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن طريق القيام، في جملة أمور، بتقديم نماذج تشريعية تتعلق بالأمن، والمتابعة، والتجريم ومراقبة الصادرات.

وترحب ألمانيا أيضا بالتوصيات الواردة في التقريرين التي تهدف إلى وضع معايير دنيا لتنفيذ وتحسين السياسات والتشريعات المتعلقة بعدم الانتشار فيما يختص بنقل أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة إلى الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ونؤكد من جديد على موقفنا بأن التصميم على بذل الجهود الصادقة واتخاذ المزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح النووي وفي تنفيذ اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فضلا عن المجالات المتعلقة بوسائل إيصالها، أمور ضرورية من أجل سد الثغرات القائمة في أنظمة عدم الانتشار بشكل فعال. وبذلك يمكننا أن نمنع زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها، بما في ذلك وقوعها في أيدي الأطراف الفاعلة غير الحكومية.

إننا نشجع الرئاسة على تعميق الاتصالات مع رئيسي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك مع رؤساء هيئات عدم الانتشار ذات الصلة من أجل إقامة علاقات عمل وثيقة معهم. وتتطلع

لمكافحة ذلك التهديد الخطير بصورة خاصة، الذي قد يؤدي إلى وقوع دمار هائل وواسع النطاق. ونحث حكومات الدول الأعضاء على متابعة هذا القرار وترشيد تدابيرها المحلية من أجل رصد إنتاج المواد الحساسة ونقلها. ونعتقد أن الدول الأعضاء، منذ اتخاذ هذا القرار، تدرك تماما حجم المخاطر التي تواجهنا وتفهم عن حق الحاجة إلى قيام جميع الأطراف المعنية بالمشاركة الفعالة والكاملة في الجهود التعاونية المبذولة من أجل منع عمليات النقل غير القانونية لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وأود أن أذكر بأهمية تقديم التقرير الأول وفقا لأحكام القرار. إن هذا التقرير سيمكّننا من تقييم مدى توافق السياسات الوطنية مع أهدافه. ونود أن نثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول التي قدمت بالفعل تقاريرها الأولية. إن تلك التقارير توفر للجنة المعلومات الحاسمة لتقييم الجهود التي تبذلها الدول من أجل تنفيذ هذا القرار لمصلحة الجميع.

**السيد تراوتفن (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):** نعرب

عن امتناننا الصادق للسفير موتوك وفريقه على ما يقدمانه باقتدار من إرشاد تطلعي لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإننا نشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح، والتي نرحب بها بوصفها خطوة أخرى على درب الشفافية والعمل الشامل. وتعتبر ألمانيا أن هذا الانفتاح تجاه العضوية الواسعة أساسي في تحقيق أهداف القرار. والمشاركة الكاملة من جانب كل دولة عضو ضرورية من أجل التنفيذ الناجح لهذا القرار الهام.

إننا نقدر تقديرا عاليا الدعم الذي قدمته إدارة شؤون نزع السلاح إلى اللجنة لتعيين أربعة خبراء، ونرحب بالدعوة إلى ترشيح خبيرين إضافيين على أساس مراعاة

إن المملكة المتحدة تساند بقوة أي نهج تعاوني لتنفيذ هذا القرار، بقيام جميع الدول بالعمل معا والتعلم من بعضها البعض. إنني سأكون أقل صراحة إذا لم أتعجب من السبب الذي جعلنا نستغرق كل هذا الوقت الطويل لكي نصل إلى ما نحن فيه هذا الصباح. إن السرعة التي استجبنا بها لاتخاذ هذا القرار لا تضيف كثيرا في الواقع إلى رصيد إيجابياتنا. فضرورة المضي قدما على هذا الدرب والإسراع في تحقيق التقدم وفي الواقع تحقيق أهداف هذا القرار، تبدو واضحة تماما بالنسبة لي.

إننا من أوائل البلدان التي قدمت تقاريرها إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن نرحب بالعدد الكبير من التقارير التي قدمت بالفعل. ويجب أن نطلب جميعا إلى الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية. إن عملية تقديم التقارير ليست هي الغاية في حد ذاتها من هذه الممارسة، وفي بعض الحالات تجتهد الدول صعوبة في إكمالها. ولكن بدون المعلومات التي توفرها التقارير لن نستطيع أن نسد الثغرات الموجودة في النظم الوطنية والدولية التي نريد أن نعالجها والتي ينبغي أن نعالجها بالفعل. وإن لم نفعل ذلك، كما قلت، سوف تُستغل تلك الثغرات كنقاط ضعف في النظام الدولي.

إن لجنة ١٥٤٠ أرسست الأسس اللازمة لعملها، ولكن من الواضح أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وإننا نتطلع إلى البدء بأعمالنا والمملكة المتحدة على استعداد للقيام بدورها الكامل في تلك العملية. ووجود خبراء في اللجنة ينبغي أن يسمح لنا بأن نحقق تقدما سريعا في تحليل التقارير الوطنية. ويجدوني الأمل أن نتقدم في هذا المجال ونهني الجولة الثانية من التعيينات من أجل شغل الحد الأقصى من الوظائف المتاحة لنا بالخبرة اللازمة. ولكن ينبغي التركيز على الخبرة اللازمة، أي التركيز على الأفراد الذين يستطيعون بالفعل القيام بالمهام المطلوبة. ويجب أن نولي الأولوية لذلك.

ألمانيا إلى تقديم الدعم الفعال للجنة ولتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

**السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السفير موتوك على العمل الرائع الذي يقوم به بصفته الرئيس، وعلى إحاطته المجلس علما بآخر التطورات هذا الصباح. إن الجهود التي يبذلها والتي تبذلها اللجان الأخرى في هذا المجال ما زالت تعتبر جهودا ملحمة. وتتسم هذه الجهود بالنسبة للمملكة، وبشكل أوسع بالنسبة لأعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل، بالأولوية العالية، بل ويجب أن تتسم بذلك.

وكما قلت في المناقشات السابقة إن احتمال أن تصل أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الإرهابيين هو بالنسبة لنا الكابوس الأعظم. إنه احتمال مرعب، وقد عبّر الإرهابيون بالفعل عن رغبتهم في حيازة أسلحة الدمار الشامل واستعدادهم لاستخدامها. وعندما صوت المجلس بالإجماع لصالح اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإننا أظهرنا بذلك تصميمنا المشترك على اتخاذ خطوات ملموسة للتقليل من ذلك الخطر. وذلك يقتضي قيام جميع الدول ببذل الجهد، أولا من أجل اعتماد تشريعات وطنية فعالة تجرّم المحاولات التي تقوم بها الأطراف الفاعلة غير الحكومية لحيازة أسلحة الدمار الشامل أو الاتجار بها، وثانيا، إنشاء أجهزة رقابة وطنية لإلقاء القبض على كل من يحاول التهرب من القانون، وتفعيل تلك الأجهزة. وإن إغلاق جميع مصادر التوريد ووقف أنشطة الشبكات المعقدة من الموردين سوف يقتضيان منا جميعا بذل الجهود المشتركة. وكما يتضح في حالة وجود أي ثغرة في النظام، فإن الإرهابيين يحاولون دائما النفاذ من تلك الثغرات الضعيفة واستغلالها. وذلك يتطلب توفير الرد العالمي منا جميعا.

سأختتم بالقول إن التنسيق والتعاون بين لجنة ١٥٤٠ واللجنتين المنشأتين بمقتضى القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) بيدوان لنا مهمين جدا. وعلى اللجان أن توحد معارفها ومهاراتها بحيث يكون لدينا، في النهاية، مجهود عالمي يساعدنا على مكافحة الإرهاب والتهديدات المحددة في القرار.

وأرى ختاماً أنه كان هناك مع هذه اللجنة، وأخشى أنه كان مع اللجان الأخرى، تركيز مفرط على العملية أكثر منه على الجوهر. قد تكون العملية مهمة، لكن الجوهر يجب أن يفهم فهما صحيحاً؛ وإلا فإننا لن نعطي ما نحتاج إلى إعطائه. لقد كان من دواعي تشجيعي ما ذكره الأمين العام، عند عرضه تقرير الفريق رفيع المستوى أمام الجمعية العامة أمس، عندما قال بوضوح تام إنه يعتزم أن يعرض في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٥ على الجمعية وعلينا جميعاً استراتيجية كلية متضافرة لمكافحة الإرهاب. لقد حان موعد ذلك منذ وقت طويل، وأعتقد أن علينا تشجيع الأمين العام في جهوده لتحديد وصياغة ذلك الاقتراح. عندها أمل أن يكون بمقدورنا التقدم بسرعة نحو صياغة الجوهر وتحقيق ما حدده أمس باعتباره أولوية. إننا نتفق كثيراً مع ذلك.

**الرئيس:** أريد الآن أن أدلي ببيان باسم الجزائر.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، السفير موتوك، على تقريره القيم، وكذلك على الجهود الحثيثة التي بذلها وبذلتها اللجنة خلال الأشهر السابقة. لقد تم بالفعل تسجيل تقدم ملحوظ منذ اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية التصدي للتهديد الذي يشكله امتلاك أسلحة الدمار الشامل من قبل الهياكل والكيانات التي لا تتمتع بصفة الدولة.

إننا نتطلع إلى الاتصالات التي تقيمها اللجنة مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. فلهذه المنظمات دور رئيسي في تعزيز التفاهم بالنسبة للمعايير وبالنسبة لما ينبغي أن نفعله لكي نوفي فعلاً بالتزاماتنا. إن خبرة وتجربة تلك المنظمات سوف تساعدنا المجلس كثيراً، ولا سيما في المجالات التي تنقصنا فيها الخبرة والتجربة بالتحديد.

والمساعدة التقنية مهمة جداً من أجل تنفيذ القرار. وقد ذكرت المملكة المتحدة، في تقريرنا الوطني، إننا على استعداد لتقديم مساعدتنا حيثما استطعنا. وإننا نقف على أهبة الاستعداد للاستجابة للطلبات المحددة من الدول التي ربما تفتقر إلى الهياكل القضائية أو الخبرة في التنفيذ أو الموارد اللازمة للوفاء بأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن اللجنة ستكون مشغولة في الفترة المقبلة. وما علينا أن نفعله هو القيام بمسؤولياتنا غير متهيبين من المهمة، وإنما ملتزمين بتحقيق نتائج فعلية. وهكذا، سننظر في المرحلة المقبلة نظرة فاحصة وطويلة في ما يفعله كل واحد منا إزاء المعايير المحددة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المتعلقة بالتشريعات والضوابط الوطنية وتنفيذ هذه التشريعات ودخولها حيز النفاذ. وعلينا أن نعيد طمأنة أنفسنا، مع تقدمنا إلى الأمام، أن كل واحد منا يقوم بكل ما هو بمقدوره لمنع أن تتحقق أسوأ الكوابيس. وهذا هو السبب في أن العلاقة بين اللجنة والدول الأعضاء على هذه الدرجة من الأهمية وتحتاج إلى البناء عليها. وإذا كانت الدول غير متأكدة مما تعنيه المعايير، فإن علينا أن نجد سبل تقديم المساعدة والنصيحة الضروريتين. وإذا كانت الدول تحتاج إلى المساعدة لتنفيذ الضوابط، عندئذ سيكون علينا أن نقدم مساعدة ملموسة لفعل ذلك.

كما نرحب بالقرار الذي خرجت به اللجنة قصد تعيين أربعة خبراء لمساعدتها في النظر في التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء وتسهيل القيام بالمهام التي أنيطت بها. ونأمل أن يضمن تعيين خبيرين في المرحلة القادمة احترام مبدأ التوزيع الجغرافي المتوازن، طبقاً للمبادئ التوجيهية لسير أعمال اللجنة وكذلك المبادئ التوجيهية لتعيين الخبراء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس. لا يوجد أي متكلم آخر على قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إن التدابير والإجراءات التي أقرها هذا القرار تشكل رداً جماعياً كفيلاً بضمان حمايتنا من هذا التهديد، غير أننا على يقين من أن أفضل السبل وأنجعها لمكافحة أخطار أسلحة الدمار الشامل هو تدميرها الكلي وإزالتها التامة.

إن إنشاء اللجنة وثلاث لجان فرعية وكذلك اعتماد المبادئ التوجيهية لتسيير أعمال هذه اللجنة وإعداد التقارير الوطنية ما هي إلا إنجازات تدل على الديناميكية التي سايرت تطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتعكس التزام الدول الأعضاء بتحقيق أهدافه. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه للدول التي قدمت تقاريرها الوطنية الأولية طبقاً للفقرة ٤ من منطوق القرار. وفي هذا الإطار، يبدو أنه من المناسب أن تنظر اللجنة في إمكانية تقديم المساعدة إلى الدول التي هي في أمس الحاجة إليها وبطلب منها.